الأنباء
الخميس 22 اكتوبر 2015

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«التمدين العقارية»: تشييد 3 أبراج بـ 45 مليون دينار

قالت شركة التمدين العقارية انها وقعت عقد إنشاء وتطوير مجموعة من الأراضي الاستثمارية المملوكة لها بمنطقة صباح السالم.

وقالت الشركة في بيان نشر على موقع البورصة: ان التعاقد تم على تشييد 3 أبراج استثمارية بتكلفة بناء تبلغ 45 مليون دينار، على أن يتم الإعلان عن الأثر المالي المتوقع لهذا المشروع على البيانات المالية للشركة وفقا لتعليمات هيئة أسواق المال وذلك خلال مراحل تنفيذه.

بعد أن رفضت «الدستورية» الطعن على المادة 122 أمس

للمتلاعبين بالبورصة.. Game Over

شريف حمدي

رفضت المحكمة الدستورية أمس الطعن المقام من قبل بعض المحامين عن متداولين في سوق الكويت للأوراق المالية تمت إحالتهم في وقت سابق لنيابة أسواق المال وفقا للمادة 122 لمخالفتهم لأحكام هذه المادة بقانون أسواق المال.

وكانت الدفوع تستند الى عدم دستورية المادة، وبحكم الدستورية أمس يسدل الستار عن واحد من أكثر الملفات المثيرة للجدل بين القانونيين والمهتمين بالشأن البورصوي، والذي كان له انعكاس جلي على أداء سوق الكويت المالي، نظرا لأن البعض ربط ما بين إحالة عدد من المتعاملين وضعف السيولة في السوق نظرا لكونهم من المضاربين المؤثرين.

وجاء الحكم ليمثل ضربة قاسمة لكل المتلاعبين بمقدرات صغار المتعاملين من خلال ممارسات لم يعد مسموحا بها بعد الآن، اذ «انتهت اللعبة» (Game Over)، فهيئة أسواق المال ستحيل المتلاعبين وفقا للائحة الجديدة التي من المقرر تفعليها في 10 نوفمبر المقبل، وفي ضوء الحالات التي تقع فيها الجريمة المنصوص عليها في المادة 122 والتي نشرتها «الأنباء» في عدد أمس.

وللوقوف على الوضع القانوني للمحالين بعد صدور حكم الدستورية وكذلك مستقبل السيولة على المنظور القريب بالبورصة، استطلعت «الأنباء» آراء قانونية ومالية، وقال المختص في قانون هيئة أسواق المال وقانون الشركات د.فهد الحبيني إنه بعد ثبوت صحة النص من الناحية الدستورية فإنه سيتم استئناف النظر في القضايا من قبل المحكمة الجزائية المختصة للبت فيها بعد أن زال الشك بعدم دستورية المادة 122، وبالتالي فإن المحكمة ستنظر لكل قضية على حدة لتفصل فيها وفقا للمستندات التي لديها.

وأضاف د.الحبيني أنه بات على المحامين الذين يباشرون الدفاع عن هؤلاء المحالين للمحاكمة أن يغيروا الدفوع لأن دفوعهم السابقة كانت مبنية على أساس عدم دستورية المادة، وهو ما لم يعد قائما الآن.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة الكويتية للاستثمار للوساطة المالية (كي آي سي) فهد الشريعان إن المحالين للمحاكمة وفقا للمادة 122 سيظلون بعيدين عن السوق نظرا لأن قضاياهم لم يتم البت فيها بعد، على أن يتم الحكم فيها وفقا للمادة بعد التعديل كما ورد في القانون 22 لسنة 2015 ووفقا للائحة الجديدة التي أعدتها هيئة أسواق المال وبصدد تفعيلها بعد قرابة 20 يوما تقريبا، وبالتالي فإن السيولة التي كانوا يضخوها بالسوق ستظل أيضا بعيدة عن السوق.

وأوضح الشريعان ان ضعف السيولة ليس سببه فقط ابتعاد بعض المتلاعبين عن السوق، لكن هناك حالة ضعف عام بالسوق.

وقال في هذا الإطار «نحن لا نملك سوقا ماليا بالمعنى الحقيقي.. نحن نملك شبه سوق»، وبالتالي فإنه يحتاج لكثير من عوامل الدفع التي تعزز النشاط الاستثماري وهو ما يفتقره السوق الكويتي بشدة في الفترة الحالية.

من ناحية أخرى، أنهى سوق الأسهم الكويتية تعاملات أمس على تراجع جماعي لمؤشراته الثلاثة وذلك بنسبة 0,3٪ لمؤشر كويت 15، ونسبة 0,2٪ للمؤشر الوزني، و0,2٪ للمؤشر السعري.

وبالنسبة للسيولة، فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 5,6٪، حيث بلغت 11,2 مليون دينار مقابل 10,6 ملايين دينار أول من امس.

الحبيني: على المحامين أن يغيروا الدفوع المبنية على أساس عدم دستورية المادة

الشريعان: المحالون للمحاكمة سيستمرون بعيدين عن السوق.. لحين البت في قضاياهم

لتعويض ما خسرته من موارد نفطية

«ميد»: الصناديق السيادية وبينها الكويت تبيع أصولها العالمية

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن من غير المستغرب ان نجد دول مجلس التعاون الخليجي تتوجه للسحب من صناديقها السيادية لتمويل مشروعاتها بعد أن رأت ان مواردها النفطية تناقصت كثيرا في عام 2015.

وأضافت ان الصناديق السيادية تعد العدة لتعيد للحكومات الاموال التي كانت ضختها فيها في أوقات الرخاء، وذلك خلال تعديل محافظ استثماراتها بالنأي عن الاستثمارات طويلة الأجل بالأسهم الى الاصول الأكثر سيولة. ومن شأن هذه الاجراءات ان تتسبب في معاناة الشركات العالمية التي تقدم الخدمات المالية وتساهم في إضعاف الاسواق المالية.

وأشارت المجلة الى انه بالنسبة لدول مثل الكويت، حيث الغرض من صندوق الثروة السيادية يتمثل في تكريس الاستقرار المالي، فإن أي سحوبات من هذا الصندوق ستكون ببساطة مستخدما لغرض تثبيت الاستقرار ومواجهة نتائج هبوط أسعار النفط.

وقالت المجلة الى انه في تعداد السكان القليل، فان الدول ذات المداخيل العالية قد لا تحتاج الى سحب الكثير من الاموال مقارنة مع حجم صناديقها الضخم، والتي تقدر بمئات المليارات من الدولارات.

الا ان المجلة قالت ان السعودية تعتبر في موقف مثير للقلق، ففي حين أنشأت صناديقها لاستثمار الثروة النفطية في الاقتصاد المحلي، فإن صندوق الاستثمارات العامة وهو الأضخم بين دول مجلس التعاون الاخرى، بات متخلفا عن ركب الصناديق الاخرى من حيث خلق الاستقرار في البنية المالية أو الاستثمارات الدولية وصناديق التقاعد.

وهذا يعني حسب قول المجلة ان من الممكن الوصول الى أموال مؤسسة النقد العربي السعودي ـ ساما ـ بسهولة الى حد سحب 74 مليار دولار في العام الماضي، وبالأسعار الحالية، فإن الاحتياطيات السعودية ستستنزف في اقل من 10 سنوات.

وقالت المجلة ان إعطاء الأولوية للسحب من صناديق الثروات السيادية لتسديد احتياجات الوقت الحاضر يعني ان ذلك يتم على حساب المستقبل. وتقوم دول التعاون حاليا بإعطاء الأولوية للاستثمار في التنويع الاقتصادي والبنية الاجتماعية للتمكن من الصمود أمام هذا التحول.

وختمت ميد بالقول ان إيجاد التوازن بين المصروفات الضرورية والمصروفات التقديرية، وتخصيص التمويل الذي يجب ان يتم سحبه من صناديق الثروات السيادية يعتبر أمرا شاقا، غير أن أي عملية سحب في الوقت الحاضر ستؤثر بالضرورة على حجم الصناديق السيادية في غضون 30 – 50 سنة مقبلة.

أزمة المسرّحين في «الوفرة» تتفاقم.. و«نفط الخليج» تبحث عن حلول

أحمد مغربي

قال مصدر مسؤول في الشركة الكويتية لنفط الخليج لـ «الأنباء» إن الشركة تدرس مجموعة من الحلول للحفاظ على مكتسبات العاملين لدى المقاولين الذين تم تسريحهم اليومين الماضيين، مشيرا إلى أن الإدارة التنفيذية للشركة تجري مشاورات مع شركات نفطية زميلة لتسكين تلك العمالة على عقود مقاولين في نفس اختصاصهم.

وكانت «الأنباء» نشرت أمس أنه تم تسريح أكثر من 80 عاملا من عمالة المقاول في عمليات الوفرة المشتركة، وقالت المصادر إن أعداد المسرحين في ازدياد، لاسيما عقب وقف العمليات في «الوفرة» وبالتالي توقف عمليات الحفر نهائيا، مشيرة إلى أن أغلب المسرحين من عمال الحفر.

إلى ذلك ذكر المصدر أن الإدارة التنفيذية تدرس كذلك انتقال العمال المسرحين إلى عقود أخرى داخل الشركة.

الصين وبريطانيا تزيدان العملة المتبادلة إلى 55 مليار دولار

بكين ـ أ.ش.أ: أعلن بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) امس تمديد الاتفاق الخاص بتبادل العملات مع بنك انجلترا لمدة 3 سنوات قادمة وزيادة الحد الأقصى لقيمة العملة المتبادلة من 200 مليار يوان (31 مليار دولار) إلى 350 مليار يوان (55 مليار دولار).

ووفقا لبيان صادر عن البنك فإن الاتفاق الجديد يمكن تمديده بعد انتهاء الثلاثة أعوام إذا ما تم الاتفاق بين الجانبين على ذلك في المستقبل.

وقال البنك إن الاتفاق سيساعد على توفير المزيد من السيولة للشركات للتعامل باليوان في بريطانيا، فضلا عن انه سيسهم في تسهيل التجارة والاستثمار بين البلدين.

وكان الاتفاق السابق لتبادل العملات بين الجانبين وقع في يونيو 2013.

رأي

لو لم تنخفض أسعار النفط أكثر من النصف لكانت الزيادة في المعروض أسوأ بكثير

«أوبيك» أوقفت الثورة «الصخرية» في عالم النفط

لندن ـ رويترز: كتب احد كتاب رويترز جون كيمب مقالا حول صناعات النفط الصخري وجاء فيه التالي:

فاقت مرونة منتجي النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة كل التوقعات، حيث استطاعوا تحقيق كفاءات تشغيلية إضافية في أنشطتهم وأعادوا توجيه منصات الحفر إلى أغزر القطاعات إنتاجا في الحقول القائمة.

فقد كانت قدرة قطاع النفط الصخري على خفض التكاليف والحفاظ على استمرار الإنتاج في مواجهة هبوط الأسعار هائلة وشهادة على روح المثابرة في تنظيم المشروعات والمهارات الفنية لدى شركات الإنتاج المستقلة.

اجتياز العاصفة

ولمنتجي النفط والغاز الصخري كل الحق أن يفخروا بقدرتهم على اجتياز العاصفة الكاملة التي اجتاحت صناعتهم منذ منتصف 2014 بسلام.

غير أنه يجب ألا يخفى ذلك ما حدث من توقف للثورة الصخرية نتيجة انهيار أسعار النفط إذ تحول تركيز القطاع من النمو إلى مجرد البقاء.

ولا مجال لتغيير مسار الثورة. ولا يمكن إغفال ما تم إتقانه من تقنيات. كما أن المحن أجبرت شركات الحفر في الحقول الصخرية على أن تصبح أكثر كفاءة.

وإذا ارتفعت الأسعار فمن المرجح أن يبدأ إنتاج النفط والغاز الصخري في الزيادة من جديد بل ومن قاعدة تكاليف أقل.

غير أن الأسعار المنخفضة في الوقت الحالي أضعفت نمو النشاط الصخري في الولايات المتحدة وأبطأت انتشاره في بقية أنحاء العالم.

ويتساءل بعض المحللين عما إذا كانت منظمة «أوبيك» تحقق النصر في حرب الأسعار التي تخوضها على المنتجين بتكلفة مرتفعة.

ويشير هؤلاء إلى مرونة الإنتاج في ولايتي نورث داكوتا وتكساس باعتبارها دليلاً على أن استراتيجية أوبيك لم تحقق إلا نجاحا محدودا.

لكن المقارنة السليمة تكون بما كان سيحدث لو ظلت الأسعار على مستواها قبل يونيو 2014 متجاوزة 100 دولار للبرميل، واضطرت أوبيك لخفض إنتاجها في محاولة لتدعيم هذه الأسعار.

في تلك الحالة كان إنتاج نورث داكوتا سيتجاوز على الأرجح 1,5 مليون برميل يوميا الآن ويصل إلى نحو 1,7 مليون برميل يوميا بنهاية عام 2015.

فمن خلال السماح بهبوط الأسعار أوقفت أوبيك نموا محتملا في الإنتاج الصخري في نورث داكوتا يتراوح بين 300 ألف و500 ألف برميل يوميا.

الولايات المتحدة

بالنسبة للولايات المتحدة ككل كان إنتاج النفط الخام والمكثفات سيبلغ 11,3 مليون برميل يوميا بنهاية 2015 لو أنه استمر في الزيادة بالوتيرة التي كان عليها قبل يونيو 2014.

وبدلا من ذلك تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن يبلغ الإنتاج في نهاية العام نحو 9 ملايين برميل يوميا.

وتبين الفجوة التي تزيد على مليوني برميل بين الإنتاج الفعلي والإنتاج بوتيرة ما قبل يونيو 2014 لماذا لم يكن من الممكن أن تبقى الأسعار أعلى من 100 دولار وأن الانهيار كان ضروريا لإعادة التوازن إلى السوق.

انتصار «أوبيك»

مازال العرض أكبر من الطلب في سوق النفط غير أنه لو لم تنخفض الأسعار بأكثر من النصف منذ منتصف 2014 لكانت الزيادة في المعروض أسوأ كثيرا.

وقد حققت استراتيجية أوبيك التي هي في واقع الأمر استراتيجية سعودية ـ تقوم على إبقاء الإنتاج على مستواه وإرغام دول أخرى على تعديل إنتاجها ـ نجاحا معقولا وما من سبب يدعو للانقطاع عنها.

وعلى أي حال فليس من الواضح ما إذا كان أمام السعودية أو المنظمة ككل خيار آخر في 2014 أو أن لديهما خيارا الآن.

وقد أشارت بعض الدول ومنها فنزويلا وإيران إلى أن على أوبيك خفض الإنتاج واستهداف سعر 70 دولارا أو حتى 80 دولارا للبرميل.

لكن بينما يكافح معظم المنتجين الصخريين عند انخفاض الأسعار دون 50 دولارا للبرميل فإن كثيرين منهم على استعداد لبدء زيادة الإنتاج ما إن يصل سعر الخام الأميركي إلى 60 أو 70 دولارا للبرميل الأمر الذي سيؤدي إلى تدهور وضع الزيادة في المعروض في الأجل القصير.

وقد حدثت تكهنات كثيرة عن الدول التي يستهدفها قرار السعودية وأوبك بالحفاظ على الإنتاج والسماح بانخفاض الأسعار والحد من الإنتاج العالي التكلفة.

وفي أي حال لا يمكن للسعودية وأوبك استهداف مجموعة بعينها من المنتجين. فالضيق الذي تسببت فيه الأسعار المنخفضة واسع النطاق.

ولا سيطرة لأوبك على من ينصرف عن الأمر قبل غيره.

هل يستطيع منتجو النفط والغاز الصخري اجتياز العاصفة بسلام؟